

Distr.: General
12 August 2014
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧
(٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى

مذكرة شفوية مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة اللجنة من
الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية تحياتها إلى رئيسة لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشرف بأن تحيل
طيه تقرير حكومة الأردن عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ ذلك القرار (انظر المرفق).



الرجاء إعادة استعمال الورق



[الأصل: بالعربية]

تقرير المملكة الأردنية الهاشمية حول الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى. بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣)

١ - قامت الدائرة الجمركية في المملكة باستهداف كافة البيانات الجمركية المنظمة بالبضائع التي يكون مصدرها أو مقصدها أو منشؤها جمهورية أفريقيا الوسطى بالمسرب الأحمر على نظام الانتقائية المعمول به في دائرة الجمارك، وتخضع محتوياتها للمعاينة الفعلية للتحقق من عدم احتوائها على الأسلحة ومعداتها من الأصناف الممنوع توريدها لجمهورية أفريقيا الوسطى.

٢ - بخصوص مصير البضائع التي قد يتم ضبطها لكونها تشكل حرقاً للقرارات الدولية، فإنه سيتم التصرف فيها ومعاملتها وفقاً لمنطوق القرارات الدولية الخاصة بالدولة المفروض عليها الجزاءات ذات العلاقة، وبخصوص جمهورية أفريقيا الوسطى فإنه وبموجب الجزاءات الدولية المقررة بحقها فإنه سيتم مصادرتها وتسجيلها والتخلص منها بالطريقة المناسبة، بما في ذلك الإتلاف، وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة (وزارة الخارجية/اللجنة الوطنية والقوات المسلحة والأمن العام والمخابرات) وبما يتفق مع القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، علماً أنه لم يسبق أن تم ضبط أية بضائع من الأصناف ممنوعة مرسله إليها.

٣ - في حال تصدير أي من البضائع المستثناة بموجب القرارات الدولية، وتنظيم بيانات جمركية بها من غير الجهات ذات العلاقة (القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات أو الهيئات التابعة لها) والمثلة باللجنة، فإنه وقبل إجازتها من قبل الدائرة سيتم طلب موافقات الأجهزة الأمنية ذات العلاقة وعرضها على اللجنة الوطنية لاتخاذ القرار المناسب بخصوصها، أما البيانات الجمركية المنظمة بمثل هذه البضائع من قبل القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات أو الهيئات التابعة لها ولكون هذه الجهات ممثلة باللجنة الوطنية فإنها هي من سيتولى إطلاع اللجنة الوطنية على هذه المواضيع.

٤ - إن كافة البيانات الجمركية المنظمة لدى الدائرة ببضائع مقصدها جمهورية أفريقيا الوسطى (صادر أو ترانزيت) منذ بداية عام ٢٠١٣ وحتى تاريخه منظمة من جهات عسكرية وأمنية ممثلة باللجنة أو حاصلة على موافقات منها، وجميعها مرسله للجهات الدولية العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٥ - قامت وزارة الخارجية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لعدم منح تأشيرات دخول للمملكة للأشخاص المحظورين من السفر والصادرة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣).
